تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية
دراسة تحليلية

سهيلة ارزقي إمنصوران
أستاذة مساعدة/ قسم العلوم الاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة الجزائر

ملخص الدراسة

تعاني الدول المتقدمة والنامية جميعها من أهم المشكلات الاقتصادية التي تقوض عرى التنمية الاقتصادية وهي مشكلة الفساد الاقتصادي التي تؤرق مخططي السياسات الاقتصادية وصناع القرارات ذات الصلة. وهي أسفين واسع الانتشار وبأشكال مختلفة من مثل الاقتصاد الموازي أو الخفي والجريمة المنظمة وتبيض الأموال القذرة والتهرب الضريبي وغيرها.

وقد تطور وأصبحت له آلياته الخاصة به ومعايير تسجل بها درجاته وبات لزاما على كل اقتصاد اليوم تقويم آثار الفساد الاقتصادي في نموه الاقتصادي اليوم مع التدابير العلاجية لمكافحة امتداداته الجديدة أو المتجددة. هذه الموضوعات هي مباحث الدراسة الحالية وقد وجدت ان تلك المشكلة تستوجب تصحيح دور الدولة على وفق مجموعة من التدابير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتعليمية.

تمهيد

هناك الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تؤرق مخططي السياسة الاقتصادية وصناعها، ولعل أبرز وأهم هذه المشكلات هي مشكلة الفساد الاقتصادي، والذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن

اختلف حجمه وآثاره تبعا لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية الاجتماعية لكل دولة.

والفساد الاقتصادي لا يعد بأي حال من الأحوال قضية جديدة، إلا أنه شهد في السنوات الأخيرة اهتماما متناميا على المستويين الدولي والمحلي، وهوما ظهر من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي، وتقارير التنمية الدولية، إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن، وكذا المنظمة الدولية الشفافية."International Transparency" والتي هي أهم المنظمات الدولية غير الحكومية التي تأسست لمكافحة الفساد وتنامي الاهتمام بالفساد لاتساع نطاقه مؤخراً وبخاصةٍ في الدول النامية، مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى تقصي أسبابه، وآثاره الاقتصادية وطرائق معالجاته.

والفساد الاقتصادي موضوع واسع ومعقد يتضمن صوار وأشكالا مختلفة من مثل الاقتصاد الموازي أو الخفي والجريمة المنظمة وتبيض الأموال القذرة والتهرب الضريبي وغيرها. وكلها مواضيع قائمة بذاتها يحتاج كل منها إلى دراسة خاصة. سنتطرق في هذه الورقة إلى بعض مظاهر النشاط الفاسد ومعرفة مدى تأثيرها على النشاط التنموي. وفي البداية تتناول هذه الدراسة بالتعريف ما هو الفساد الاقتصادي وأنواعه، ومن ثم التطرق إلى أسبابه ومحاولة علاجه.

أولا: ماهية الفساد

تطور الفساد الاقتصادي (أو الفساد اختصارا) على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والمتخلفة معا ولفظ الفساد (corruption) مشتق بالإنجليزية من الفعل اللاتيني (rumpere) بمعنى الكسر أي شيئا ما تم كسره هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية[١] وسعيا منا لتعريف الفساد وجد

أنه يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، إلا أن مثل هذا التعريف يبقى نسبي لأنه يتجاهل أبعاد الفساد الأخرى كما يثير الكثير من الجدل حول مدى دقته، لأن الفعل ألا أخلاقي يتباين من مجتمع لآخر، الأمر الذي أوجد عدة تعار يف للفساد تختلف في ما بينها وفقا لطبيعة ظاهرة الفساد ومدى شموليتها على النحو الآتي[٢]:

الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسئولين العموميين، إذ يركز هذا التعريف على طبيعة الفساد من إذ أنه انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفي الدولة الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع، وتتضمن الرشوة والاختلاس والتغاضي عن الغش والتهرب الضريبي والجريمة المنظمة والاقتصاد الموازي* وغيرها؛ هذا التعريف غير دقيق لأنه يركز على بعد واحد للفساد وهو البعد الأخلاقي، وهذا البعد يختلف من مجتمع لآخر. الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسئولين الحكوميين بطرق غير شفافة لتحقيق المصالح الشخصية[٣]

هذا التعريف ضيق، يرتبط بالخصخصة وبيع أملاك الدولة، وذلك لأنه يغفل أنواع أخرى مهمة للفساد تتمثل في تقبل الرشى عند منح الرخص الحكومية، كما أن الفساد قد يوجد في المؤسسات التي لا تسعى لتحقيق الربح. الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة[٤]. هذا هو تعريف البنك الدولي للفساد، وهو أكثر عمومية من التعريفين السابقين للأسباب الآتية:

---

* لا تعالج هذه الدراسة كل مظاهر الفساد من مثل الغش والتهرب الضريبي والاقتصاد الخفي وتبيض الأموال والجريمة المنظمة لكونها مواضيع قائمة بذاتها وتحتاج كل منها إلى دراسة خاصة.

١- ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب بعامة في هذا التعريف يعد أكثر شمولا من استخدامها مقيدة في سواه، كما يشمل هذا المصطلح كلا من الوظيفة العمومية في القطاعين العام والخاص غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص البعد الأول عن الرقابة نسبيا وأمنه منها بخلاف الثاني فهوأكثر تعرضا للمساءلة والرقابة من طرف الشركة الخاصة ومن ثم فإنه أقل فسادا من الأول.

٢- إن المصلحة الخاصة لها عدة معان، فقد تعني المصلحة الشخصية أو الأسرية، أو المرتبطة بالأصدقاء أو بالطائفية أو القبلية، أو الحزبية (كتمويل النشاطات الحزبية مثلا باستخدام عوائد الفساد).

٣- إن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على الرشوة حسب وإنما يعني أيضا استغلال المركز بما يخالف القواعد القانونية الموضوعة.

فالفساد إذن يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات عمومية أو خاصة بتقديم، رشى للاستفادة من إجراءات عامة للتغلب على منافسين، بمعنى تحقيق أرباح خارج الإطار القانوني المتفق عليه، كما يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في الوظائف بطرائق غير قانونية، والسرقة ونهب أموال الدولة.

ثانيا: آليات الفساد الاقتصادي

يشير هذا التعريف إلى آليتين رئيستين من آليات الفساد، هما: آلية دفع الرشوة والعمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، من قبل أطراف العلاقة في القطاعين العام والخاص لتسهيل وتسريع عقد الصفقات لرجال

الأعمال والشركات الأجنبية، وهو ما يسمى قديما وتاريخيا في المنطقة العربية بالبرطيل أو البقشيش؛ والثاني وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي سواء في القطاع العام أوالخاص.

ثالثا: معايير الفساد الاقتصادي وأنواعه

من خلال الدراسات المتاحة حول الموضوع توصلنا إلى عدة تصنيفات للفساد، بإذ يمكن تصنيف الفساد إلى مجموعة من المعايير وهي:

١-المعيار الأول: وهو على وفق انتماء الأفراد المنخرطين فيه إلى القطاع العام أو الخاص فينقسم الفساد إذن إلى:

فساد القطاع العام: ويعد أشد عائق للتنمية على مستوى العالم وهو استغلال النشاط العام (خاصة في تطبيق أدوات السياسات المالية والمصرفية، من مثل التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية) لأغراض خاصة؛ يتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرائق مختلفة من مثل الاختلاس وسرقة الأموال العامة والرشوة.....الخ.

فساد القطاع المختلط:

بما أن فساد القطاع العام هو الأوسع انتشارا يمكن أن نعرف فساد القطاع المختلط بأنه استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير في السياسات الحكومية، ويظهر فساد القطاعين العام والخاص، في شكل هدايا ورشى من الطرف الخاص وإعفاءات وإعانات من الطرف العام، ويترتب عليه تغيير في السياسات والقواعد النظامية الموضوعة.

أما المعيار الثاني: يمكن تصنيف الفساد في هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام رئيسة حسب درجة الفساد وهي: عرضي (فردي) ومؤسساتي ومنتظم.

عرضي (فردي): قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتا وليس منتظما.

مؤسساتي: وفي حالات أخرى يكون الفساد موجودا في مؤسسة بعينها أوفي قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة. للإشارة يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها، إذ يسود الضعف في النظام نتيجة ضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات.

ج–منتظم: وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بطبقاته كافة ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده (Johnston) بالفساد المنتظم أو الممتد، وهذا الفساد يؤثر في المؤسسات وسلوك الأفراد على مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كافة، وله ملامح تميزه عن غيره وكالأتي:

أ) متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.

ب) يميل إلى أن يكون احتكاريا.

ج) فساد منظم ويصعب تجنبه، فهو أخطرهم.

المعيار الثالث: وهو تصنيف بحسب حجم الفساد المرتكب ومستوى الموظف فنجد ما يسمى بالفساد الصغير)على المستوى الأدنى(والفساد الكبير)على المستوى الأعلى)

أ- الفساد الصغير (عند المستوى الأدنى):

يطال عادة الموظفين لدى الإدارة وموظفي المصارف وبعض المديرين لا يتجاوز حدود الحاجة وأوضاع المعيشة الصعبة الشيء الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد، وقد نجده عادة في مرحلة التحول الاقتصادي من النمط الاقتصادي

الموجه إلى اقتصاد السوق، وكما يظهر في الاسم فهو أخف الضرر مقارنة بالفساد الكبير.

ب- الفساد الكبير (عند المستوى الأعلى):

يطال غالبا المسئولين الكبار، وصناع القرار في البلد، لأجل تحقيق فائض الريع، فهذا النوع مرتبط بالصفات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات، فتحدث عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي. للإشارة قد يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

وهذا النوع من الفساد أخطر وأعمق، وكما حدث في بعض البلدان الغربية أثناء عملية التطور الرأسمالي، وإن كان البعض يكونون الثروات ويحققون التراكم المالي من خلال"التجارة"، إذ يكتسب البعض من خلال المناصب والنفوذ الإداري ووصولهم إلى أعلى مراتب جهاز الدولة، سمح لهم بالحصول على مغانم مالية وتكوين الثروات السريعة والطائلة وتكون عادة بمثابة «ريع المنصب"

وما حدث في السابق لتلك الدول، يحدث اليوم لمعظم الدول النامية، وهذا ما دفع عالم الاجتماع الفرنسي، بيير بوردو (Pierre Bourdieu) إلى وضع مفهوم رأس المال الرمزي (ليقابل به رأس المال المادي) الملموس والمتعارف عليه، فهؤلاء الذين يقبضون على مقاليد (رأس المال الرمزي) ومكوناته من ثنايا هيكل السلطة ولهم دور مهم في إعادة توليد الفساد في الكثير من البلدان النامية، وسد الطريق أمام عمليات (التراكم الإنتاجي)، ولعل هذا النوع من الممارسات يلقي الضوء على مدى ضعف كفاءة أداء آليات السوق في هذه الدول.

رابعا: أسباب وجود الفساد وانتشاره

يبقى علينا أن نوضح أسباب وجود الفساد الاقتصادي بعامة وتطوره وانتشاره، ومعرفة مسبباته تقودنا فيما بعد لعلاجه، ويمكن إرجاع هذه الأسباب إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية واجتماعية وثقافية نلخصها على النحو الآتي:

١. **الأسباب الاقتصادية:** هناك مجموعة من الأسباب لها علاقة مباشرة بالنشاط الحكومي في المجالات الاقتصادية:

أ _تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: إن أحد الأسباب الرئيسة لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما يختلف المسئولون أحيانا في رفض تلك الرشى مثلا[٥].

فتحميل الإدارة العامة وتدخل الحكومة في أعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة، هذا يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة ومن المؤسف أن يتم هذا دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل ملاكاتها وتحصين قياداتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة، فتحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقاتها وتركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبة سياسية وجماهيرية يعد مناخا ملائما للفساد وجوا صالحا للمفسدين[٦] ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها[٧]:

* خلق قيود الاستيراد: من مثل نظام الحصص مثلا إذ يصبح الحصول على رخصة استيراد عملا مربحا بدرجة كبيرة، لهذا يهتم المستوردون برشوة المسئولين الحكوميين من أجل الربح، كما أن حماية الصناعة المحلية، يخلف مراكز شبه

احتكارية للصناعات المعوضة للإستيرادات، وسيحاول المنتجون المحليون دائما استمرار هذه الحماية من خلال إفساد المسئولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر[٨]

* منح الإعانات الحكومية: تمثل تلك الإعانات مصدرا مهما للبحث عن الريع وتشير الدراسات إلى أن الفساد يمكن أن ينتشر في ظل السياسات المالية التي لا تصمم جيدا للصناعات المستهدفة بالإعانات، كما تبين أنه كلما زاد حجم هذه الإعانات زاد مؤشر الفساد في ذلك المجتمع.

* التحكم في الأسعار: في هذه الحالة يلاحظ أن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية يكون مصدرا مهما للبحث عن الريع، إذ تخلق هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسئولين من أجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها، وينطبق القول نفسه على أسعار الصرف المتعددة وأيضا حصص الصرف الأجنبي، فإذا وجد أكثر من سعر صرف للعملة الأجنبية في الداخل وفقا لنوع الإستيرادات مثلا، أو لكيفية استخدام الصرف الأجنبي، سيؤدي هذا إلى خلق الحوافز للحصول على العملة الأجنبية بالسعر الأدنى، وفي حالات أخرى تزداد حدة ندرة الصرف الأجنبي، مما يجعل السلطات الاقتصادية تخصص استخدامه، وفي كلتا الحالتين سيحاول الأفراد والجماعات رشوة المسئولين للحصول إما على السعر الأدنى أو على حصة أكبر من الحصة المقررة لمثل هذا الاستخدام.

وهكذا يتضح أن وجود بعض القيود أو التنظيمات في أيدي المسئولين الحكوميين يعطيهم قوة احتكارية في منح الرخص والتصاريح وحقوق الإنتاج أو التسويق) وهذا ما سنوضحه بشيء من التفصيل في النقطة القادمة، وهذا يمكن أولئك المسئولين من الحصول على الرشى.

* الكتمان والاحتكار والمحاسبة: فكلما تمتع الموظفون العموميون بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار، وبدرجة أقل من المحاسبة، زادت احتمالية وقوع الفساد، فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية، كما سبق ذكرها من مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية. إن مثل هذه الأدوات تغري بالفساد خاصة مع قصور نظام الشفافية والمحاسبة المعمول بهما[٩].

ب- انخفاض مستويات الأجور الحكومية:

توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص أو القطاع الصناعي[١٠]، مما يحفز أصحاب الأجور المنخفضة إلى تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرس الفساد، لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص. وفي هذا الإطار يدعم الدكتور عامر الكبيسي في كتابه الفساد والعولمة (تزامن لا توأمة) ما سبق ذكره سلفا: "إن جمود سياسات الأجور والمرتبات وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية والتغيرات الجذرية في المجتمع يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش المقبول لشرائح الموظفين فيضطرون إلى سد حاجياتهم بوسائل وطرائق غير مشروعة كقبول الرشى والهدايا وتزوير الوثائق وتمرير المعاملات والتساهل في دفع الضرائب والرسوم وغيرها[١١].

ج- تضخم الجهاز الإداري:

بمعنى أن حجم القطاع العام يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، فضلاً عن كونه يعد هدرا لموارد الدولة، كما أنه مقرون بالمظاهر الآتية[١٢]:

* عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة،

* عدم وجود الشفافية والمساءلة،
* عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.
* ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه.

إن وجود هذا الكم الهائل من المشاكل، سيمنع حتما الأجهزة الإدارية من أن تكون أداة فعالة لتنفيذ سياسات الدولة، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطن.

د- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع: ذلك أن توافر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسئولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.[١٣]

هـ- كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة: يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في عقد العقود المرتبطة بتوريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية إذ لا تنتشر ولا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية.

ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكونها مكثفة لعنصر رأس المال فإن الشركات الخاصة تحارب من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني، ومن أجل ذلك تحاول دفع الرشوة مقابل الحصول على معلومات عن العطاءات المقدمة من أجل الفوز بالعقد[١٤].

٢- الأسباب السياسية للفساد:

أ - الحكومات الضعيفة: يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يأتي[١٥]:

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.
- مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.
- مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

انطلاقا من هذه العوامل توضح دراسة ايفانس (Rauchand Evans ١٩٩٧) أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة، انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم، ودخلت بدلا منها المحاباة وزادت معدلات الفساد، وانخفضت من ناحية أخرى الرقابة المؤسسية، وينخفض بسببها احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظل وجود حكومات ضعيفة[١٦].

إن وجود رقابة فعالة يعكس في الحقيقة أهمية محاربة الفساد في نظر القيادة السياسية، تلك الرقابة تعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد، ويتطلب ذلك توافر العناصر الآتية:

- المشرفون الأكفاء والأمناء
- مكاتب مراجعة جيدة
- قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي
- إجراءات جيدة وواضحة لممارسة الرقابة.

ولأن الحكومات الضعيفة لا يتوفر فيها مثل هذه العناصر، فإن اكتشاف الفساد يتم غالبا بواسطة المصادفة أومن خلال التقارير من خارج المؤسسة ومنها وسائل الإعلام. وفي تلك الحكومات الضعيفة نجد أن التقارير الرقابية ترسل عادة بصورة سريعة إلى الرؤساء المباشرين بدلا من إرسالها بصورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية. وفي حالات أخرى ليس لهذه الهيئات القوة لفرض العقوبات، كما لا تتم المتابعة المستمرة لمثل هذه التقارير.

ب- عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:

لأن القيادة السياسية هي القدوة والمثل لباقي مسئولي الدولة، فلابد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال

الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم، وبالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤسائهم[١٧].

٣- **الأسباب الاجتماعية والثقافية:** وهناك مجموعة من الأسباب ذات طابع اجتماعي ويذكر منها:

أ- نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع:

يجمع علماء الاجتماع والإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر في سلوك العاملين فيها. وتفرض علاقات أفراد المجتمع السلبية نفسها مع عاداتهم وتقاليدهم الموروثة على المنظمات، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبلية في المجتمع، يميل المسئولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والقبلية والطائفية في المناصب العليا والمهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزيات غير المشروعة، مما يؤدي إلى نمو الفساد في المجتمع.

ب- تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها:

يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، فيمكن القول أن هناك الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها تبعا للأطراف والجهات التي تطبق بحقها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتعقد التشريع الضريبي وما يحويه من إعفاءات وتخفيضات؛ وهنا نشير إلى بعض التقارير التي تبين شغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض معدلات الأجور فيها، بسبب إمكانية مفتشي الضرائب التلاعب في النصوص وتطبيق الحوافز الضريبية وتحديدها.

كل هذا يسهم في زيادة عملية التهرب الضريبي ومن ثم الفساد الاقتصادي. كما أن وجود حسابات خارج الموازنة يزيد أيضا نمو الفساد لأن تلك الحسابات لا تكون خاضعة للرقابة النيابية مقارنة بحسابات الموازنة العامة[١٨].

ج- قلة معاقبة المفسدين:

بالرغم من تفشي ظاهرة الفساد إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، وهكذا نجد فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا والجزاءات والعقوبات الفعالة، كما تتسم الإجراءات الإدارية لمعاقبة الموظف العام الفاسد بأنها بطيئة ومرهقة، وغالبا ما تبرز العوائق القانونية والسياسية والإدارية التطبيق العاجل والكامل للعقوبات.

وحين يكون الفساد منتشرا فإن التكلفة الاجتماعية للمراقبين والقضاة تكون مرتفعة وتتمثل في فقد الأصدقاء واكتساب كراهية الناس، بل يصبح القضاء ورجال القانون أنفسهم عرضة للفساد وذلك بمحاولة إغوائهم أو مساومتهم.

خامسا: تقويم آثار الفساد الاقتصادي في النمو الاقتصادي

بالرغم مما عرف فيما سبق حول آثار أهم وأبرز مظاهر الفساد الاقتصادي، إلا أننا نود أن نلخص الآثار الاقتصادية للفساد بصفة أعم وأشمل، مع الإشارة إلى أن هناك اختلاف في الآراء والدراسات حول الآثار الاقتصادية للفساد، رغم أن الأغلبية ترى أنه يؤثر سلبا في الكفاءة الاقتصادية وفي النمو الاقتصادي، لكن هناك فئة من الدارسيين ترى عكس ذلك، فمن باب الأمانة العلمية رأينا أنه من الضروري سوق كل الأفكار المتعلقة بالموضوع، مع امكانية الرد على حجج هذا الفريق كما سنوضح ذلك لاحقا.

وقبل التعرض لوجهتي النظر آنفتي الذكر، يشار أن الفساد له أثرا وبائيا، أو بالتعبير الاقتصادي الفني أن الفساد يخضع لظاهرة تزايد الغلة، فالموظف المرتشي يود بالطبع أن يشرك معه آخرين في هذا الانحراف الأخلاقي حتى يمكن مع مرور الزمن أن تصبح الإدارة بكاملها فاسدة، مما يزيد من الخسائر الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية.

أ- الجوانب الإيجابية للفساد:

ترى بعض الدراسات رغم قلتها أن الفساد يمكن أن يدعم كلا من الكفاءة والنمو الاقتصاديين من خلال ما يأتي[١٩]:

١) يقلل الفساد من القيود الحكومية والجمود الإداري الذي يصاحب دائما الموافقة على الاستثمارات الجديدة الوطنية، أو الأجنبية وهكذا يمكن للفساد أن يحرك عجلة التنمية الاقتصادية أو كما يطلق عليه عامة الناس Greases the Wheel.

لكن هذه الحجة يمكن دحضها بسهولة، إذا تذكرنا أن القيود الإدارية والجمود الإداري في الحكومة ينشآن من داخل الحكومة وليس من خارجها، أي أنه لا يمكن إزالتهما من المجتمع، لأنه في الحقيقة أوجدهما المسؤولون العموميون، من أجل الحصول على المكاسب الشخصية.

٢) عادة ما تكون الشركات الأكثر كفاءة، أكبر قدرة على دفع الرشى، ومن ثم فإن العقود الحكومية والممارسات ستذهب للشركات الأعلى كفاءة.

هذه الحجة لا تقوى على النقد فليس من الضروري (عند المنافسة على العقود الحكومية) أن تكون الشركات القادرة على دفع رشى أكبر، أكثر كفاءة، لأنه كما نظر إلى الرشى نظرة بعيدة عن النظرة الأخلاقية (على أنها استثمارات

خاصة)، فإن معدل العائد المرتفع عليها سيغري الكثيرين بالإبتعاد عن الأنشطة الباحثة عن الريع، وهذا بلا شك له ضرره الواضح على الكفاءة الاقتصادية.

(٣) تختلف عادة القيمة الاقتصادية للوقت بين الأفراد والشركات، ولذا يمكن عد الرشوة من أجل توفير الوقت واستغلاله بصورة أفضل، فالرشوة تكون هنا من أجل الاستغلال الكفء لعنصر الوقت من قبل المحتاجين إليه.

ولكن الحقيقة هي أن دفع الأموال للبيروقراطيين، لا يؤدي بالضرورة إلى سرعة إنجاز المعاملات من أجل الحصول على المزيد من الأموال غير المشروعة.

(٤) من الناحية السياسية، قد يكون الفساد مفيدا وذلك من خلال الحفاظ على وحدة المجتمع واستقراره، ومما لاشك فيه أن الاستقرار السياسي هوشرط ضروري لتحقيق النموالاقتصادي.

ولكن ذلك بذاته يمكن أن يؤدي إلى تكوين ثروات كبيرة في الخارج لكبار المسئولين مما يعني استنزافا لموارد المجتمع.

(٥) قد تكمل الرشى الأجور المنخفضة لموظفي الدولة، ويمكن هذا الدولة من الإبقاء على العبء الضريبي المنخفض.

ولعله من الأفضل لتلك المجتمعات ولتحقيق النمو الاقتصادي زيادة معدلات الأجور بدلا من تخفيض عبء الضريبة التي قد تكون لها آثارها الوخيمة على الاقتصاد ككل.

ب- الآثار السالبة للفساد الاقتصادي:

تبين كثير من الدراسات أن للفساد آثار سالبة في كل من الكفاءة والنمو الاقتصاديين، من خلال تأثيرات الفساد غير الملائمة في كل من الحافز على

الاستثمار والأنشطة الإنتاجية مقارنة بالأنشطة الباحثة عن الريع وعلى نوعية وكفاءة المرافق العامة، والأسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل[٢٠] وخلق ثقافة الفساد في المجتمع على النحو الذي سنوضحه فيما يأتي[٢١]:

أ. يقلل من الحافز على الاستثمار:

يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم:

- دفع الرشى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم.
- دفع الرشى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق.

وسيؤدي هذا بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال وبخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد الوطني، مما يقلل من تحفيز رجال الأعمال على الإستثمار، ويعيق النمو الاقتصادي. في الواقع يفرض الفساد على رجال الأعمال ضريبة سيئة (خاصة) لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة جد عالية على الرفاه الاقتصادي وعبء كبير عليه.

ب.يزيد من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج:

وهكذا نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل، فيخصص الأفراد وقتهم لممارسة الفساد وليس الأنشطة المنتجة، ويغري هذا بالطبع أصحاب المهارات والمواهب بالإتجاه نحو الأعمال الباحثة عن الريع بدلا من العمل المنتج ما يقلل من معدل النمو الاقتصادي.

ت.يقلل من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة:

يأخذ الفساد في هذه الحالة شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل

المشروعات العامة، ويحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، إذ لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة؛ وقد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، مما يولد معه تضخما وعدم استقرار اقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي.

ث.يقلل من نوعية المرافق العامة وكفاءتها:

يتحقق ذلك بالطبع عندما يتم إرساء الهبات والعطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشى ويقلل هذا بدوره من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم من هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها.

ج. يشوه تركيب النفقات العامة:

ففي ظل الفساد يميل المسئولون الحكوميون للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشى، وفي هذا المجال سيميلون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب متابعة أرقامها كمشروعات البنية التحتية ذات النوعية المخفضة، أوما يطلق عليها «White Elephant» أو أنظمة الدفاع المتقدمة، ولا يميلون للإنفاق على الكتب والمدارس والصحة العامة. ولا شك في أن ذلك يتعارض مع الكفاءة الاقتصادية ومعدلات العائد الاجتماعي الأعلى التي تتحقق عادة نتيجة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، والإنفاق على تنمية الموارد البشرية وعلى الأنشطة الإبداعية بوجه خاص.

ح. يشوه الأسواق وتخصيص الموارد:

يتحقق ذلك من خلال ضعف قدرة الحكومة على فرض الرقابة وعلى نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، ومن ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية

بصورة جيدة على البنوك، والتجارة الداخلية، والنقل، والأسواق المالية...وغيرها. ويشوه هذا بدوره الوظيفة السياسية للحكومة في تنفيذ العقود وتوفير الحماية لحقوق الملكية، كما يوجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد دخل إضافي عن طريق الرشوة، كما في ميادين جباية الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

وأخيرا فإن إجراءات التوظيف والترقية في القطاع العام القائمة على المحسوبية، تؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة ما يثبط من همة العناصر البشرية المؤهلة ويشوه سوق العمل.

خ. يزيد من الفقر ويقلل من العدالة في توزيع الدخل:

يقلل الفساد من المقدرة على الكسب للفقراء، لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية، لاستفادة الأفراد في المناصب الحساسة من فرص الربح غير المشروع، ويكون ذلك على حساب أفراد المجتمع الآخرين، إذ ينال أصحاب العلاقات المميزة (عن طريق الرشوة وسائر أنواع الفساد) أفضل الوظائف، والعقود الحكومية الأكثر ربحية، وما شابه ذلك من المميزات، ويقلل هذا بلا شك من الحافز لدى فئة من أبناء الوطن للمساهمة بصورة جادة في تحقيق النمو الاقتصادي طالما أن ثماره لن توزع بصورة عادلة، كما يضعف بصورة واضحة دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل.

د. يخلق"ثقافة الفساد":

تجعل هذه الثقافة المسئولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح والقواعد التي اغتنموا بسببها، بل على العكس سيحاولون خلق المزيد منها من أجل الربح الأكبر، وتخفض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الحكومة ومن

سلطاتها الأخلاقية، وتسبب تكلفة اقتصادية حقيقية ومهمة، إذ تزداد درجة البيروقراطية الحكومية، ويهرب رأس المال الأجنبي، كما يضعف الفساد من النظام المصرفي الوطني ويزيد من درجة عدم التأكد، كما يمكن أن يقلل من فرص الدولة في الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية، لأن الموارد المالية المقدمة في شكل مساعدات خارجية، ستستخدم في مشروعات غايتها الإثراء للسياسيين المفسدين ومن يشاركهم.

سادسا: التدابير العلاجية لمكافحة الفساد الاقتصادي

بعدما تعرضنا فيما سبق إلى أسباب الفساد الاقتصادي ونموه وانتشاره وآثاره في النمو الاقتصادي؛ نحاول الآن تقديم أساليب وتدابير علاجية لمكافحته، رغم أن محاربته ليست بالأمر الهين، وينبغي أن تشمل العديد من الجبهات وليس على جبهة واحدة، وقبل كل شيء تبدأ التدابير العلاجية للظاهرة[٢٢] بضرورة الاعتراف بوجود المشكلة والوعي بآثارها السلبية التي تمس مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع، ثم نبدأ معالجتها في هذه النواحي على النحو الآتي:

الاعتراف بوجود المشكلة وإصلاح الدولة: ولمعالجة الفساد لابد من الاعتراف أولا بأنه يشكل مشكلة حقيقية، تؤثر سلبا في الاقتصاد القومي والنمو الاقتصادي، وأن ممارسته ناتجة من طلب بعض الأفراد، عن طريق إغراء الموظفين العموميين الذين يعرضون هذه الخدمة بمقابل، وهكذا يوجد طلب وعرض للفساد؛ كما تبين أن الدولة من خلال سياستها وإجراءاتها تقوم بخلق البيئة والحوافز للتأثير في أولئك الذين يحرصون عليها.

ولذا فإن مدى شفافية المعاملات النظامية تحدد مدى إمكانية محاربة الفساد، وإن محاربته ليست مستقلة عن إصلاح حكم الدولة وتغيير دورها كما يظهر من الأمثلة الآتية:

أ- قد يترتب على انخفاض معدلات الأجور في بعض الدول تشغيل أعداد كبيرة من الموظفين دونما حاجة حقيقية لهم، ويعني هذا أن الحكومة استبدلت الأجور العالية للموظفين بأعدادهم على قوائم المرتبات، في هذه الحال لا ينصح بزيادة معدلات الأجور لتخفيض الفساد، وإنما يكون الأفضل هو تخفيض عدد الموظفين ورفع الأجور الحقيقية لهم.

ب- يقترح البعض ضرورة زيادة العقوبات على جرائم الفساد التي يتم اكتشافها لتقليل معدلاتها. وهذا من الأهمية بمكان إذ تؤدي آليات الرقابة والعقاب في كثير من الأحيان إلى تقليص الفساد، ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة شفافية القوانين والقواعد وزيادة كفاءة النظام القضائي.

ت- من المعروف أن قيام الدولة بتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعارها السوقية، يوجد الفرصة لظهور الفساد في قطاعات الائتمان والصرف الأجنبي والمرافق العامة والتعليم والرعاية الصحية والسلع التموينية وغيرها، ذلك لأن السعر المنخفض أو التوفير المجاني للسلع والخدمات يخلق طلبا زائدا عليها، ويتطلب بدوره وسائل أخرى لترشيد استهلاكها (غير السعر)، وهذه الوسائل يظهر معها الفساد، وهكذا فإن رفع تلك الأسعار إلى مستوياتها التوازنية سيلغي أو يقلل الفساد، ولكن هذا الرفع بعينه سيغير من دور الدولة الاجتماعي للمواطنين.

ومن خلال هذه الأمثلة الثلاثة السابقة يتضح أن محاربة الفساد تستوجب تصحيح دور الدولة

وإضافة إلى ما تقدم ينبغي اتخاذ الخطوات الآتية لمكافحة الفساد:

١- **التدابير الاقتصادية والسياسية:** هناك مجموعة من التدابير متشابكة اقتصادية وسياسية نذكر منها:

أ. إصلاح الاقتصاد الوطني: ضرورة إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحريره باستخدام مختلف الطرائق كإلغاء القيود والتنظيمات الحكومية (Dérégulation) وتحرير السياسات الاقتصادية الخارجية (Libéralisation Polices)، كفتح الأسواق الداخلية على الخارج وتخفيض القيود التعريفية وإلغاء نظام حصص الاستيراد وغيرها لتعزيز دور المنافسة ورفع الأداء الاقتصادي محليا.

ب. إصلاح الاختلالات في المالية العامة، وتحسين إدارة الموازنة العامة، ويتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات والنفقات العامة والموازنة.

* في جانب الإيرادات العامة: تفعيل جباية الضرائب، وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي.
* في جانب النفقات العامة، تقليص الدعم لاسيما الذي لا يصل إلى مستحقيه، واستخدام المعايير الكمية الملائمة للأداء بالنسبة للإنفاق العام، وتحسين إدارة مراقبة النفقات العامة.

* فيما يحص الموازنة العامة ينبغي الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة، والحد من الموازنات المستقلة أو الملحقة بقدر الإمكان لتوفير الرقابة، وخلق مواثيق أو مبادئ (Codes and Principals) للممارسات الجيدة في الإدارة المالية والنقدية تلتزم بها الدولة، مع تحسين الأطر القانونية والمحاسبية والإحصائية في مجالات القوانين المصرفية والضريبية والجمارك، والاحتكارات الطبيعية وغيرها بما يتفق مع المعايير الدولية.

وفي هذا الإطار لعل دعم التعاون مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد وبخاصة البنك الدولي من أجل الاستخدام الأفضل للموارد العامة ودعم الشفافية والمسؤولية الحكومية من الأهمية بمكان.

ج. ممارسة الديموقراطية: لعل أهم وسائل مكافحة الفساد الإلتزام بممارسة الديموقراطية والحفاظ عليها في المجتمع، ذلك أنه كلما انخفض مستوى ممارسة الديموقراطية تزايدت فرص الفساد، وذلك نتيجة لضعف أو انعدام الضوابط وإجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة والإعلام وغيرها، فالدراسات توضح أن المجتمعات التي تسودها الديكتاتورية وتسيطر فيها الدولة على جميع القرارات الاقتصادية تكون معدلات الفساد فيها أكثر ارتفاعا. لابد من إيجاد الأطر القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تطويق هذه الظاهرة، وبدء معالجتها.

٢- **التدابير الاجتماعية والثقافية:** إن العلاج الرئيس والأساسي في مقاومة أي فساد يبدأ في الحقيقة وحسب رأينا تتمثل في خلق الوعي لدى أفراد المجتمع حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد، ويمكن أن ينتشر الوعي عن طريق:

٣- **إطلاق دور وسائل الإعلام:** إذ يعمل الإعلام بمختلف وسائله على:

* نشر ثقافة المال العام والقاعدة الحقوقية، فضلا عن النشرات التي تصدرها الوزارات المعنية بشأن الضرائب والرسوم والإنفاق العام، مع تقديم التوضيحات الكافية حول الأسباب والظروف التي تضطر السلطات العامة إلى فرض الضرائب والرسوم، مع توضيح أهميته، بمعنى نشر الثقافة الضريبية من خلال إعلام مالي وشفافية ومساءلة وتضامن للصالح العام، وبهذا المساهمة في تنمية الثقة بحسن إدارة المال العام.

* ينبغي لوسائل الإعلام أن ترسخ في أذهان المواطنين أن الفساد هو العائق الأساسي للنمو الاقتصادي ولرفع مستوى المعيشة.

* نشر الأخبار المتعلقة بالفساد وتعليقات الأعمدة الصحافية صانعة الرأي عليها، ومناقشتها في الحوارات الإذاعية والتلفزيونية، ومتابعة أصدائها داخل المجتمع، من شأنه خلق رأي ضاغط يربك القوى النافذة حامية الفساد، فضلا عن ولع الصحافة الدائم بالسبق في الكشف عن الخبر بما يجعل الإعلام رقابة غير تابعة إلى أجهزة الرقابة الرسمية[٢٣]، ولعل فضيحة ووترغيت الشهيرة والتي كشفت فيها الصحافة تورط رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ريتشارد نيكسون بالتجسس والتصنت ضد خصومه السياسيين، أكبر شاهد على دور الإعلام في التصدي للفساد، فقد انتهت الحملة الإعلامية إلى إقالة رئيس أكبر دولة، وهذا بتضافر جهود الإعلام الحر مع مؤسسات المجتمع المدني من شأنه خلق حالة احتجاج مدني على الفساد[٢٤].

٤- **المؤسسات التعليمية:** وذلك بإنتاج وسائل تعليمية حول المال العام، والشفافية، والمساءلة، مكملة لمضمون برامج التربية المدنية.

٥- **مبادئ الشفافية والنزاهة:** ضرورة تبني القيادات السياسية العليا في المجتمع ونوابه في البرلمان مكافحة الفساد ضمن مبادئ المسؤولية والشفافية والنزاهة، وأن تقتنع هذه القيادات بأن وسائل المكافحة يمكن أن تؤتي ثمارها.

٦- **الوعي العام:** ولعل هذا العنصر، "خلق الوعي لدى الجمهور" من الأهمية بمكان في مكافحة الفساد لأنه من دون مساندة الجمهور لجهود المكافحة لن يتحقق الإصلاح المنشود.

ينبغي أن يدرك الجميع أن الفساد العام هو من أشد معوقات النمو الاقتصادي، لتأثيره السلبي في الاستثمار وفي استراتيجية التنمية الاقتصادية، وأنه

حتى للدول التي حققت نموا اقتصاديا مع وجود الفساد فإنها ستدفع ثمنا باهضا مستقلا لأن الفساد يغذي نفسه، ومن ثم سيولد سلسلة أطول من المكافآت والعوائد غير القانونية ما سيقوض التنمية والتقدم لا محالة.

الخاتمة

حاصل ما تقدم إن الفساد الاقتصادي مرض ينخر في جسد الاقتصاد الوطني ويعرقل مسيرته وأن إستفحاله يؤدي إلى خراب الاقتصاد والمجتمع على حد سواء. لقد تعددت أشكال الفساد الاقتصادي وتنوعت مظاهره حتى أصبحت ظاهرة تتواكب مع التطور التكنولوجي من إذ قدرة المفسدين على استخدام الوسائل الحديثة والمتطورة في نشر هذه المظاهر، ومهما كانت قدرات الدول في التغلب على مظاهر وأسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي، فإنه بدون مكافحة أنشطة الفساد الاقتصادي والقضاء عليها فإن جهود التنمية تبقى دون جدوى.

ولا يتم مواجهة الفساد الاقتصادي بشعارات الإصلاحات الشكلية دون اعتماد ممارسات فعلية في اختيار الإطارات والملاكات الكفء القادرة على تحمل مسؤوليات التغيير بكل نزاهة وشفافية مع توافر أجهزة المراقبة والمسائلة والتي تكون متكاملة في مختلف الميادين وعلى مختلف مستويات دواليب الحكم. وقد اتضح أن محاربة الفساد تستوجب تصحيح دور الدولة جذريا وجديا وعلى مدار سنوات من العمل القانوني وعلانية الإجراءات الصارمة بحق من تثبت إدانتهم وفق سلاسل من التدابير الاقتصادية والسياسية وأخرى اجتماعية ثقافية فضلا عن طائفة من التدابير الإعلامية والتعليمية التي وضحها المبحث الأخير من الدراسة، للنهوض بواقع المجتمع وبمستواه العام في التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة، ومن ثم تجنيب الاقتصاد أهم كارثة تحدق بتنميته وبالنمو الاقتصادي كلاً.

The Impact Of The Economic Corruption On Developmental Activity In Developing Countries Analytical Study

Souhila I. Imansoran
Assistant Lecturer, Department of Economics,
College of Economics & Administrations, University of Algeria

Abstract

Both developed and developing economies suffer from the most important economic problems, that undermine the bonds of economic development, i. e. the problem of corruption control. It affects economic policy planners and decision makers. It is a wedge widespread in various forms such as the hidden economy, organized crime and money laundering, and tax evasion.. etc.

Corruption has evolved and has its own mechanisms and criteria in which recorded by grades and commercialized every economy evaluating the effects of corruption on its economic growth with remedial measures to combat its new or renewed extensions. These subjects of are sections of the current paper has. It found that the problem have to be corrected within the role of the State as a set of procedures: economic and political, social, cultural, media, and education.

الهوامش والمراجع

[١] مى فريد، الفساد: رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، في باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد ١٣٤، ٢٠٠١، ص ٢٢٤.

[٢] Vito Tanzi, « Corruption around the world: causes, conséquences, scopland cures » IMF staff papers,vol ٤٠, No.٤ (December ١٩٩٣), pp.٥٥٩-٥٩١.

[٣] Paol Mamro, whey Worry about corruption ?, Economic Issues, No ٦; Washington, DC: International Monetary Fund ,١٩٩٧) ,pp.٣,٤;
المرسي السيد الحجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٦، ٢٠٠١/٤، ص ١٩.

[٤] www.worldbank.org/public/anticorruption/cormac.htm

[٥] مروان محي الدين النصولي، أثر الفساد في النمو الاقتصادي، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، طبعة ١٩٩٨ ص ١٨٧-١٩٦.

[٦] الدكتور عامر الكبيسي، "الفساد والعولمة . تزامن لا توأمه"،(المكتب الجامعي الحديث، العراق، طبعة ٢٠٠٥)، ص ١٦.

[٧] الدكتور المرسي السيد الحجازي،"التكاليف الاجتماعية للفساد"، مرجع سابق، ص ٢١.

[٨] تبين الدراسات إلى أن المجتمعات المفتوحة على العالم الخارجي تنخفض في معدلات الفساد.

[٩] مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، بالتصرف، ص ٢٢٥.

[١٠] مي فريد، المرجع نفسه، ص ٢٢٥.

[١١] الدكتور عامر الكبيسي، مرجع سابق، ص٢٥.

[١٢] الدكتور عادل عبد اللطيف،"الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩،تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٩٧.٩٨.

[١٣] المرسي السيد الحجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد مرجع سابق، ص ٢٢.

[١٤] Sanjeev Gupta ,luiz de Mello and Raju Sharan, corruptio and Military Spending , IMF Working Paper; W/P/٠٠/٢٣ (Washington, DC: International Monetary Fund,٢٠٠٠); المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص ٢٢.

[١٥] Thomas A. Wolf and Emine Gurgen, Improving Governance and Fightin Corruption in the Baltic and CIS Countries: The Role of the IMF, Economic Issue; no.٢١(Washington, DC: International Monetary Fund, ٢٠٠٠);المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص٢٣.

[١٦] ينظر بعض الأفراد في بعض دول أمريكا اللاتينية إلى التهرب الضريبي بأنه عمل جيد وأن ممارسته نوع من الرياضة الوطنية، (National Sport) في مثل هذه لبيئة بالطبع ينمو التهرب والفساد في مجال الضرائب.

Vito Tanzi, Op. Cit., p.٨١٠,

المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص٢٣.

[١٧] ففي إحدى الدول الأفريقية رفض الرئيس إقالة بعض وزرائه الذين يعرف عنهم الفساد، وفي دولة آسيوية تم نقل وزير متهم بالفساد ليرأس حقيبة وزارية أخرى، وفي إحدى دول أمريكا اللاتينية اقترح الرئيس اسم أحد الأفراد المشهورين بالفساد، لرئاسة لجنة مكافحة الفساد، إن وجود هذه الحالات، بالطبع يساعد على إيجاد المناخ الملائم لتفشي الفساد.

[١٨]Vito Tanzi and Parthasarthi Shome,"A Primer on Tax Evasion,"IMF Staff Papers, vol. ٤٠, No ٤ (December ١٩٩٣), pp.٨٠٧-٨٢٨.

[١٩] ابراهيم عويسي،"طبيعة الاقتصاد الخفي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي (١٩٩٥)، ص ٤٢٦ . ٤٣٢؛ المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص٢٥؛

Tanzi , Op. Cit., pp. ٥٨١-٥٨٢.

[٢٠] من أوضح الأ مثلة عن تلك الآثار السالبة للفساد تظهر في قارة أفريقيا، تلك القارة التي تعد من أكثر قارات العالم ثروة طبيعية، ولكن مع وجود الفساد يعيش سكانها في أحوال اقتصادية بالغة السوء، ولعل من المناسب أن يتساءل المرء هل هذه الثروة نعمة أم نقمة لأفريقيا.انظر: خالد عبد العزيز الجوهري،"الفساد: رؤية

تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الأفريقية"، السياسة الدولية، السنة ٧٣، العدد ١٤٣(كانون الثاني /يناير ٢٠٠١)، ص٢٣٣.

[٢١] Mauro, Why Worry about Corruption ?; Tanzi, Ibid , pp.٥٥٩-٥٩١;

النصولي، مرجع سابق، ص ١٨٧. ١٩٦؛ المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص ٢١-٣١.

[٢٢] Thomas A. Wolf and Emine Gurgen, Loc. Cit.;

النصولي، مرجع سابق، المكان نفسه؛ والبنك الدولي،التقدم في إصلاح المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي، تقرير عن التنمية في العالم، ص ١٢٠.١٥٣، المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص٣٢.

[٢٣]J. M. Balkin, How Mass Media Simulate Political Transparency, http://www.yale.edu.

إسماعيل الشطي،"الديموقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد٣١٠،(كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ٨٠.

[٢٤] اسماعيل الشطي، المكان نفسه.

قائمة المصادر

١. إبراهيم عويس، طبيعة الاقتصاد الخفي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٥.

٢. مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، في باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد ١٣٤، ٢٠٠١.

٣. إسماعيل الشطي، الديموقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠١، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

٤. المرسي السيد الحجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٦، ٢٠٠١/٤

٥. عامر الكبيسي، الفساد والعولمة: تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، العراق، ٢٠٠٥.

٦. عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٧. مروان محي الدين النصولي، أثر الفساد في النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، طبعة ١٩٩٨.

٨. J. M. Balkin, How Mass Media Simulate Political Transparency, http://www.yale.edu.

٩. Paolo Mauro, Why worry about corruption?, Economic, , No ٠٦, Washington, DC International Monetary, Funds, ٢٠٠٥.

١٠. Vito Tanzi and parthasarthi shome, A primer on Tax Evasion, IMP Staff papers, vol. ٤٠, No ٤, Décembre ١٩٩٣.

١١. Thomas,G. Wiss, Governance, good governance and global governance: conceptual an conceptual challenger, Third World quarter, vol. ٢١, No ٠٥, ٢٠٠٠.

١٢. Vito Tanzi, Corruption round the world: causes, conséquences, and causes, IMF staff papers, vol ٤٠, No. ٤, Décembre ١٩٩٣.

١٣. Sanjeev Gupta ,luiz de Mello and Raju Sharan, corruptio and Military Spending , IMF Working Paper; W/P/٠٠/٢٣ (Washington, DC: International Monetary Fund, ٢٠٠٠.

١٤. www.worldbank.org/public/anticorruption/cormac.htm